الثورة الجزائرية في محاضر مجلس النواب اللبناني 1958 – 1962

م.م حميد حسين علي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

المقدمة

يعد مجلس النواب اللبناني مؤسسة تشريعية ودستورية، وتحمل قراراته الصفة الالزامية للحكومات التي تعاقبت على تولي مقاليد الحكم في لبنان، وكانت السياسة الخارجية اللبنانيه في مقدمة الامور التي لقيت الاهتمام الكبير من لدن اعضاء المجلس، لذا حضيت الثورة الجزائرية بالاهتمام الكبير للاعضاء الذين تابعوا تطوراتها الميدانية كما عرضوا مواقفهم من تلك التطورات خلال سير المناقشات، وشدد النواب على مناصرة الثورة الجزائرية وتبني موقف ثابت في دعم ومساندة حركة الاستقلال، فضلا عن اصدار بيانات الاحتجاج والاستنكار على التصرفات التي تقوم بها السلطات الفرنسية وجيشها ضد الشعب الجزائري الثائر، كما قدم المجلس الدعم المادي مصحوبا بالدعم المعنوي وهو تعبير انساني صادق عن الروح العربية الاصيلة التي تحلى بها اعضاء مجلس النواب اللبناني في الدفاع عن حقوق الشعب الجزائري، وعبر نواب المجلس عن سعادتهم للانجاز الكبير الذي تحقق في 19 اذار عام 1962، عندما وافقت الحكومة الفرنسية على وقف اطلاق النار الذي نظر اليه الكثيرون بانه النقلة الكبيرة نحو الحصول على الاستقلال الذي تحقق في 3 تموز عام 1962.

الثورة الجزائرية[1] في محاضر مجلس النواب اللبناني 1958– 1962:

شهدت لبنان احداثا سياسية خطيره خلال عام 1958 انتهت بدخول القوات الامريكية اليها بناء على طلب من رئيس الجمهورية كميل شمعون في 15 تموز عام 1958،[2] وانعكست هذة الاحداث على سياسة لبنان الخارجية اذ انشغلت الاوساط السياسية في لبنان بالوضع الداخلي ولتلافي هذه الازمة الكبيرة اتفق جميع النواب في اجتماع مجلس النواب اللبناني المنعقد في 31 اب عام 1958 على انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب[3] رئيسا للجمهورية الذي تولى منصبه بشكل رسمي في 23 ايلول عام 1958، وكلف بدوره رشيد كرامي،[4] بتشكيل حكومة من اربعة وزراء،[5] واكد بيان الحكومة على التزام لبنان بميثاق الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة وتعزيز العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، وايد

المتحدثون سياسة الحكومة المزمع تنفيذها ومنهم النائب فريد قوزما الذي طالب جميع القوى اللبنانية للتضامن من اجل ان يعود لبنان الى ممارسة دورة الايجابي في المجال الخارجي بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة، فرد رشيد كرامي رئيس الحكومة ان وزارته لن تدخر وسعا في سبيل عودة لبنان للممارسة دورة الايجابي على الساحتين العربية والدولية.[6]

بعد الاستقرار السياسي في لبنان عاد طرح موضوع الثورة الجزائرية وتطوراتها في مناقشات المجلس النيابي اللبناني، من خلال مطالبة لجنة الدفاع عن المغتربين في افريقيا الفرنسية، الحكومة اللبنانية الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة[7]، بطريقة لا تضر بمصالح المغتربين،[8] وبناء على ذلك اعترفت الحكومه اللبنانية رسميا بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 15 كانون الثاني عام 1959، ويبدو ان مطالب لجنة الدفاع عن المغتربين في افريقيا الفرنسية من الحكومة اللبنانية للاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، يؤكد ان الثورة الجزائريه وتطوراتها تجد الاهتمام من الجالية اللبنانية في افريقيا لامور تتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية والانسانية.

وفي موضوع ذي صله اقامت السفارة اللبنانية في باريس في مطلع تشرين الاول عام 1959، حفلا تكريميا للنائب علي بزي الذي كان مرشحا لشغل منصب وزاري في حكومة رشيد كرامي، والتقى خلالها النائب علي بزي برئيس دائرة شؤون الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الفرنسية الذي طلب من النائب الحديث على انفراد لكونة كان مرشحا لشغل منصب وزير الانباء،[9] وفي اثناء الحديث طلب النائب علي بزي من المسؤول الفرنسي ضرورة خروج القوات الفرنسية من الجزائر ومنحها الاستقلال وانهاء الحرب الدائرة في ذلك البلد العربي الشقيق، واشار عليه بأنهم ان بقوا حققوا فرنسا الكبرى، في حين اذا خرجوا كسبوا ود العرب وصداقتهم التي تفوق اهمية فرنسا الكبرى فمدحه المسؤول الفرنسي وقال عنه هذا فيلسوف.[10]

ومما تقدم نجد ان تطورات الثورة الجزائرية كانت موضع اهتمام المسؤولين اللبنانيين الذي عكفوا على ايجاد الحلول التي تصب في مصلحة الشعب العربي الثائر في الجزائر ومحاولة اقناع السلطات الفرنسية بضرورة تحكيم العقل والمنطق والنظر الى احداث الثورة بواقعية لان تحقيق اهداف الثورة امر مفروغ منه، وعليها ان تعي هذه الحقيقة المرة و تعمل وفقها.

ولم تناقش القضية الجزائرية في مجلس النواب اللبناني بعد هذه المداخلة الى حين انعقاد جلسة 23 شباط عام 1960 عندما وجه النائب شفيق مرتضى سؤالا لرئيس الحكومة

رشيد كرامي حول الاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة، واسئلة اخرى تتعلق بالقضايا الداخلية، ولم يعلق رئيس الحكومة على القضية الجزائرية واكتفى المجلس بمناقشة القضايا الداخلية.[11]

الثورة الجزائرية في حقبة وزارة صائب سلام الاولى[12] المنبثقة في 18 اب عام 1960:

تلا صائب سلام بيان وزارته الذي تناول فيه موقف لبنان من القضايا العربية الاساسية، ولاسيما نضال بعض الشعوب العربية الساعية لتحقيق الحرية والاستقلال واكد على موقف لبنان في دعم ومناصرة هذه الشعوب والتضامن معها،[13] واكد النائب معروف سعد ان الشعب اللبناني يقف الى جانب الجزائر في سبيل حصولها على الحرية وتحقيق الاستقلال وطالب الحكومة بدعم مطالب هذا الشعب العربي، ونصرته في قضيته العادلة ضد الاستعمار الفرنسي لنيل الاستقلال وضمان الاستقرار، وان لا يقتصر الدعم على الجوانب السياسية والدبلوماسية بل يجب ان يشمل جميع الجوانب ومنها الجوانب الاقتصادية لمنع عودة الاستعمار واذنابة لهذا البلد.[14]

مما تقدم يبدو جليا ان الثورة الجزائرية استمرت تحظى بالتاييد والاهتمام من لدن نواب الشعب اللبناني في متابعة تطوراتها ومحاولة توفير الدعم لها باعتبارها قضية شعب يناضل للحصول على حقوقة المشروعه وحريتة المنتهكة وان لبنان بصفته يمثل نموذجا للبلد الحر لا يسعه الا ان يتضامن مع هذا الشعب العربي والسعي لتحقيق مطالبه المشروعه .

وفي سياق متصل، استمرت البرقيات ترد من الجماهير والعناصر الوطنية اللبنانيه الى مجلس النواب اللبناني تدعوه الى نصرة الثورة الجزائرية بكافة الوسائل المتاحة وقطع العلاقات مع فرنسا احتجاجا لتعنتها و مواقفها الاستعمارية التي تحول دون حصول الشعب الجزائري على حريته واستقلاله،[15]وقد تليت في المجلس برقية تؤيد هذه المطالب وتزيد عليها بالمطالبة بتخصيص مبلغ من المال في الميزانية العامة اللبنانية دعما للثورة الجزائرية والعمل على تاليف فيلق عربي من المتطوعين للقتال الى جانب الثوار الجزائرين ضد قوات الاحتلال الفرنسي.[16]

وحظيت الثورة الجزائرية ايضا بالاهتمام من لدن بعض النواب اللبنانيين، عندما ناقش مجلس النواب اللبناني سياسة الحكومة بشكل عام في جلسته المنعقده في 10 تشرين الثاني عام 1960، وطلب النائب امين الحافظ[17] من الحكومة ان لا تكتفي بالتاييد الاعلامي والدبلوماسي بل عليها ان تتبعه بالاعمال التي من شانها مساعدة الثوار الجزائرين في تحقيق

اهدافهم المنشودة ومنها تخصيص مبلغ من المال في الميزانية اللبنانية لهذه الغاية، والتعاون مع الدول العربية في اطار الجامعة العربية من اجل تشكيل فيلق من المتطوعين العرب للقتال في الجزائر نصرة لقضيته العادلة، وقد رد رئيس الوزراء صائب سلام على ذلك بان لبنان ايد القضية الجزائرية عندما طرحت في هيئة الامم المتحدة في دورته الرابعة عشرة المنعقده للمدة مابين 16 ايلول– 12 كانون الاول عام 1959، وصوت لصالح حقوق الشعب الجزائري المشروعة.[18]

كما ناقش المجلس طلبين منفردين مقدمين من النائبين عدنان الحكيم نائب عن مدينة بيروت وامين الحافظ نائب عن مدينة طرابلس اللبنانية على اقدام الجامعة الامريكية في بيروت في اواخر شهر تشرين الثاني عام 1960 بطرد ثلاثة عشر طالبا من طلابها بسبب مشاركتهم في مظاهرة خارج الجامعة تاييد للثوارة الجزائرية، واستنكار لما تقوم به فرنسا تجاههم من اعمال وحشية، وطالب النائبين من رئيس الحكومه صائب سلام التدخل لدى ادارة الجامعه لالغاء هذا القرار الظالم، وكان رد رئيس الحكومة بانه تدخل شخصي لمعالجة هذه القضية، وتمكن من اقناع ادارة الجامعه بايقاف العمل بقرار الفصل وعودة الطلبة لمقاعد الدراسة.[19]

وتعقيبا على هذا القرار علق النائب عدنان الحكيم بتقديم الشكر لجهود الحكومة ومساعيها في هذه القضية مطالبا اياها بتقديم احتجاج على سياسة الاستعمار الفرنسي على ما اصاب الشعب الجزائري من مأس ونكبات بسبب المذابح المشينة التي تمارسها الحكومة الفرنسية تجاه الشعب الجزائري، وعقب امين الحافظ على تعليق زميله بأن ايده في مطالبه وزاد عليه بمطالبة الحكومة بتخصيص مبلغ من المال لمساعدة الثورة الجزائرية، وابداء رأيها في ارسال متطوعين للمشاركة في معارك التحرير التي تجري على الاراضي الجزائرية.[20]

اما النائب منير ابو فاضل فقد شكر الحكومة اللبنانيه على ما قدمته للثورة الجزائرية، وايد زميليه فيما قدما من مطالب، وشدد على الحكومة بضرورة تنسيق جهودها مع بقية الدول العربية في اطار الجامعه العربية لتحقيق تلك المطالب، وعطفا على ما تقدم قال النائب شفيق مرتضى: "في الجزائر دم يراق وحرية تخنق وانسانية تحتضر و وطن يغتصب وفي الجزائر استعمار وقح مجرم ظالم يقتل ويبيد...فنحن في لبنان... واجب علينا ان نكون من انصار الحرية للشعوب، ولاسيما هذا الواجب يتجسد عندما يكون طالب الحرية الشعب الجزائري العربي الشقيق... واطلب من الحكومة ان تعجل في المساعدة المادية والمعنوية للجزائر".[21]

اما النائب جعفر شرف الدين فقد طلب من الحكومة ان تجهز عددا من الشباب ممن يرغب بالالتحاق بالثوار الجزائرين، وارسالهم الى الجزائر، لان موقف لبنان المعنوي واضح واكيد في دعم الثورة الجزائرية وعليه يجب ان يقترن القول بالعمل، وابدى النائب معروف سعد تاييده لهذا الاقتراح، في حين اثنى النائب علي بزي على طروحات المتكلمين، واعلن ان موقف لبنان كان مشرفا عندما ابدى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وان هذا الاعتراف كان له الاثر الكبير على دعم الثورة الجزائرية ونضالها من الحرية والاستقلال، اما النائب رينه معوض الذي نظر الى الثورة الجزائرية نظره انسانية لشعب يسعى لتقرير مصيره وهو في هذا المسعى ايقظ الضمير العالمي فقد اكد على ان من واجب الحكومة ومجلس النواب ان توحد موقفا ايجابيا على وجه السرعة لنجدة الثوار ودعم موقفهم تجاه قوات الاحتلال الفرنسي.[22]

رد رئيس الحكومة صائب سلام على طروحات النواب بان قضية الجزائر قضية عربية، وان لبنان شعبا ونوابا وحكومة لم تدخر وسعا في تقديم كل ما يمكن ان يحقق اهداف الثورة الجزائرية من الحرية والاستقلال، وان الحكومة اللبنانية استخدمت كافة الوسائل لتحقيق هذه الغاية النبيلة، وان قضية المساعدات المادية من جملة القضايا التي ناقشها رئيس الوزراء مع وزير الخارجية فليب تقلا صباح يوم 13 كانون الاول عام1960، وختم كلامه بان الجزائر ستتحرر من الاستعمار وان لبنان يقف الى جانبها.[23]

وتلا في نهاية المناقشات اقتراح النائبين عدنان الحكيم وعلي عبد الكريم على الحكومة بتقديم احتجاج واستنكار الى هيئة الامم المتحدة على المذابح التي تقوم بها فرنسا في الجزائر، اما الاقتراح الثاني فقد تقدم به النائبان رشيد كرامي وجعفر شرف الدين ونصه تخصيص مبلغ نصف مليون ليرة لبنانية لمساعدة الجزائر من اجل تحقيق الحرية والسيادة والاستقلال، واعلن صائب سلام موافقة مجلس الوزراء فورا على هذين المطلبين.[24]

مما تقدم نجد ان الثورة الجزائرية مع مرور الوقد اخذت تجد الدعم المادي والمعنوي والسياسي من لدن نواب الشعب اللبناني وتعددت الاساليب التي اقترحها النواب من اجل ان تقدم لبنان مجهودا اكبر في سبيل ان يحقق الشعب الجزائري اهداف ثورته في الحرية والاستقلال، على الرغم من ان بعض الاقتراحات كانت من الصعوبة على لبنان ان يحققها ولاسيما ما يتعلق بتشكيل فرق من المتطوعين تشارك في المعارك التي كانت تدور رحاها على الاراضي الجزائرية.

وعلى الرغم مما تقدم من موقف ايجابي تجاه الثورة الجزائرية، الا ان البرقيات الواردة استمرت ترد الى مجلس النواب تطالب الحكومة باتخاذ موقف اكثر تشددا تجاه الاعمال الوحشية التي تقوم بها الحكومة الفرنسية في الجزائر،[25] كما عرضت على المجلس ثلاث عرائض ارسلها عدد من اهالي القرى اللبنانية تطالب الحكومة باستنكار الاعمال الوحشية والمجازر التي تقوم بها القوات الفرنسية ضد المواطنيين الابرياء في الجزائر.[26]

وفي ظل هذا الموقف اللبناني المتجاوب مع اهداف الثورة الجزائرية في التحرير والاستقلال، اقدمت السلطات الفرنسية في كانون الاول عام 1960، على اجبار طائرة تابعة لاحدى شركات الطيران المدني اللبنانية كانت قادمة من اسوج الى الارجنتين تمر بالاجواء الجزائريه على الهبوط في وهران لانها تحمل اسلحة، وقد توارى النواب في توجيه النقد اللاذع للسلطات الفرنسية على هذا العمل العدواني الذي علله البعض منهم بأنه نتيجة لقوة الضربات التي يوجهها الثوار الجزائريون الى قوات الاحتلال الفرنسي، مما دفعها الى هذا العمل المشين، وشدد النواب على استمرار الحكومة اللبنانية في دعم وتاييد الثورة الجزائرية، كما طالبوا الحكومة بتقديم شكوى واحتجاج على ما تقوم به فرنسا من اعمال عدوانية ضد الشعب الجزائري بشكل خاص والشعوب العربية بشكل عام،[27] وقد رد رئيس الوزراء اللبناني صائب سلام على هذه الطلبات موضحا بان الحكومة اللبنانية استدعت السفير الفرنسي قي بيروت وقدمت له احتجاجا على هذه الاعمال، كما ان السفير اللبناني في باريس موسى مبارك قام بنفس الاجراء واستجابة لهذا التدخل افرجت السلطات الفرنسية عن الطائرة وطاقمها.[28]

من خلال ما تقدم اظهرت مناقشات مجلس النواب اللبناني مدى اصرار لبنان حكومة وشعبا على السعي الى تقديم الدعم المادي والمعنوي من اجل ان تنال الجزائر حريتها واستقلالها، وذلك لعلمهم بمقدار الظلم والمعاناة التي يتلقاها الشعب الجزائري من السلطات الفرنسية نتيجة لرفعه راية الثورة ضد الاحتلال .

واستجابة للمطالب التي ناقشها مجلس النواب في جلسات سابقة صادق المجلس على تقديم معونه مالية قدرها 500 الف ليرة لبنانية ترفق مع موازنة عام 1960 مقدمة من الحكومة اللبنانية الى حكومة الجزائر المؤقتة، في سبيل دعم نضالها لمواصلة جهودها من اجل تحقيق الاستقلال ونيل الحرية،[29]وتاكيدا على هذه السياسة المؤيدة لنضال الشعب العربي في الجزائر في سبيل الاستقلال وردت برقيات عديدة تطالب الحكومة اللبنانية باستنكار الاجراءات التي تقوم بها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري الثائر، وتدعو

الحكومة الى الاستمرار في تقديم المساعده للحكومة الجزائرية المؤقته.[30]وفي سبيل استمرار الدعم المالي للثورة الجزائرية لتحقيق اهدافها اصدر مجلس النواب اللبناني قرارا بالاجماع على تقديم معونة مالية جديدة للحكومة الجزائرية المؤقته قدرها 500 الف ليرة لبنانية.[31]

الثورة الجزائرية في حقبة وزارة صائب سلام الثانية المنبثقة في30 ايار عام 1961:

اكد بيان الحكومة اللبنانيه الجديده الذي القاه رئيس الوزراء صائب سلام على استمرارها في تبني القضايا العربية الجوهرية، وهو استمرار لسياسة الحكومة السابقة ولا يوجد جديد فيها، وايد النواب هذه السياسة، ونالت الحكومة الثقة على اساسها،[32] واثيرت قضية الثورة الجزائرية والاعمال الوحشية التي يمارسها الاحتلال الفرنسي في الجزائر في جلسة 25 تموز عام 1961، واكدت المنقاشات على رفض هذه الاعمال وتاييد الحركة التحررية في الجزائر خصوصا وبقية الدول العربية عموما.[33]

ومما تقدم نجد ان وزارتي صائب سلام الاولى والثانية استمرت في تبني موقف ايجابي من نضال الشعب العربي في الجزائر من خلال تقديم الدعم السياسي والمادي، وعلى الرغم من ان المساعدة المادية تعد رمزية لقلة القيمة المادية، الا انها تعطي صوره واضحة على موقف مجلس النواب اللبناني من دعم نضال الشعب العربي في الجزائر من اجل نيل الحرية وتحقيق الاستقلال.

الثوره الجزائريه في حقبة وزارة رشيد كرامي المنبثقة بتاريخ 16 تشرين الثاني عام 1961:

تضمن البيان الوزاري للحكومه اللبنانيه الجديده برئاسة رشيد كرامي التأكيد على استمرار لبنان في تبني سياسته التقليدية التي تؤكد على دوره في دعم وحدة الصف العربي، التي هي السبيل الوحيد من اجل ان يحقق العرب اهدافهم المنشودة وللدفاع عن قضاياهم الكبرى لاسيما قضيتي فلسطين والجزائر، وتضامنا مع الثوار الجزائريين والحالة المأساوية التي يعيشونها في سجون الاحتلال الفرنسي، طلب رئيس مجلس النواب صبري حمادة[34]من رئيس الوزراء رشيد كرامي ان يتوقف عن تلاوة البيان الوزاري تضامنا مع الثوار الجزائريين، وان يعاد عقد الجلسه في الساعة الخامسة من مساء يوم 16 تشرين الثاني عام 1961، واستجاب رئيس الوزراء لهذا الطلب ورفع الجلسة لتعقد في مساء ذلك اليوم.[35]

وقد علق النائب عدنان الحكيم في الاجتماع على بيان الحكومة اللبنانيه الجديده، وتاييدها لقضية الجزائر وثورته، الا انه وجه سؤالا الى رئيس الحكومة رشيد كرامي عن التدابير التي تسعى الحكومة لاتخاذها في دعم نضال الشعب الجزائري بالاتفاق مع الدول العربية ودول التضامن الاسيوي الافريقي،[36] وقد اجاب رئيس الوزراء على ذلك بان لبنان تتبنى قضايا التحرر، وتدافع عنها وموقفها ثابت ومبدئي من هذه القضية.[37]

مما تقدم نجد ان مجلس النواب اللبناني اتخذ موقفا تضامنيا وانسانيا مع الثورة الجزائرية، وعبر عن ذلك بايقاف تلاوة البيان الوزاري، ورفع الجلسة ليؤكد للجميع بان لبنان لا يتوانى عن دعم نضال الشعب العربي في الجزائر بكل الطرق الممكنة، وهو دليل على وحدة الشعور العربي تجاه الشعوب التي تسعى لنيل الحرية والاستقلال.

وقعت الحكومة الجزائرية المؤقتة وفرنسا اتفاق وقف اطلاق النار في 19 اذار عام 1962، ووجد هذا الحدث التاريخي الكبير صداه في مجلس النواب اللبناني، وعلى الرغم من ان جلسة 20 اذار عام 1962 كانت مخصصة لانتخاب اعضاء اللجان، الا ان النائب احمد اسبر استاذن النواب للكلام عن موضوع مهم وقال:" لقد طلعت علينا الأنباء العالمية بإعلان قرار وقف إطلاق النار بين الجزائر المناضلة وفرنسا. إننا نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالبطولة العظيمة وبشجاعة الشعب الجزائري العربي الشقيق، بتضحياته الكبيرة وبإخلاص وتفاني قادته الذين قادوه إلى النصر في معركة هي من أقدس معارك التاريخ، ولا بد لنا في هذه المناسبة، ونحن شعب صغير مناضل، تجمعنا بالجزائر عوامل عديدة، من أن نقول إن هذا القرن قد اتصف بأنه قرن اندحار الاستعمار في كل مكان"،[38] وعلق رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي على ذلك بقوله: "لا يسعني بعد أن تكلم الزميل الأستاذ أحمد إسبر بصدد قضية نشاركه جميعنا الرأي فيها والتأييدلما قال، ذلك لأن جهاد الجزائر إنما كان وسيظل مضرب الأمثال في كل حين، لأن هذا الشعب الذي آمن بحقه في الحرية والاستقلال، والذي ناضل طيلة ما يزيد على السبع سنوات، ببطولة فائقة انتزعت تقدير العالم أجمع. إن هذا الشعب بانتصاره الذي حققه بالأمس بتاريخ التاسع عشر من آذار سنة 1962، هذا التاريخ الذي سيصبح تاريخاً في السفر العالي، إن هذا الشعب دل دلالة قاطعة على أن الحق لا بد أن ينتصر إذا ما كان وراءه مؤمنون، فاتفاقية وقف إطلاق النار إنما كانت نتيجة حتمية لذلك الجهاد البطولي".[39]

واشاد النائب شفيق مرتضى بهذا الانتصار الباهر الذي حققه الشعب الجزائري ضد قوات الاحتلال الفرنسي ونظر الى هذا النصر بانه فاتحة خير على الشعب الجزائري على

وجه الخصوص والشعوب العربية التي ما زالت تناضل لنيل حريتها عموما، ودعا العرب الى الفخر بهذا النصر والاستفادة منه في مقارعة المحتلين، وشدد على دور الموقف العربي في مساندة الثورة الجزائرية وتحقيق اهدافها.[40]

وتماشيا مع هذا الانجاز الكبير الذي حققه الشعب الجزائري بعد نضاله الطويل عمت الافراح والاحتفالات في لبنان، ووردت برقيات الى مجلس النواب بهذه المناسبة الكبيرة من العالم العربي،[41] وبعد حصول الجزائر على استقلالها في 3 تموز عام 1962، اسهب النواب في التعليق على اثر ذلك ، وطلب النائب لويس ابو شرف ان يسمح له المجلس بارسال رساله الى الحكومة والشعب الجزائري باسم المجلس، يعبر فيها عن فرح وسعادة الشعب اللبناني بالانتصار الكبير الذي حققه الشعب الجزائري وحصوله على الاستقلال بعد ان قدم التضحيات وخيرة شبابه لهذه الغاية النبيلة، اما النائب امين الحافظ فعد هذا اليوم يوما تاريخيا للعرب جميعا، وحثهم على استنهاض الهمم لتحقيق امال بقية الشعوب العربية التي لاتزل تحت الاستعمار، وطلب ان يرسل مجلس النواب اللبناني برقية خاصة باسم المجلس تثني على الشعب الجزائري وتدعو له بالتوفيق والحياة الحرة الكريمة والتقدم والازدهار، ومما قاله: "وانني انتظر من الحكومة اللبنانية التي كانت في طليعة الحكومات التي اعترفت باستقلال الجزائر ...اطلب منها ان تبادر الى القيام بواجبها حيال هذا الموضوع ... واعتقد انها ستقوم بهذا الواجب في اسرع وقت ممكن".[42]

ورد رئيس مجلس النواب صبري حمادة على كلام النائبين، واعلن بان مجلس النواب اللبناني يفتخر بهذا الانتصار الكبير الذي حققه الشعب الجزائري عبر نضاله الطويل، ويأمل بان تتوالى الافراح في كافة البلاد العربية لتتخلص من قيود الاستعمار، وان المجلس قرر ان يؤجل بحث أي قضية لحين ان يدلي كل نائب برغبته في الحديث عن هذا الموضوع المهم، وعبر النائب احمد اسبر عن فرح الشعب اللبناني بهذ الانجار والانتصار التاريخي، ونبه الثوار الجزائريين الى المحافظة على الاستقلال وقال:"ان تسيطر على الجزائريين نفس الروح العظيمة، نفس روح البطولة التي سيطرت طيلة جهادهم الطويل فتكون حافزا لهم بان يظل تكاتفهم موحدا ونياتهم موحده واهدافهم موحدة في سبيل تدعيم الاستقلال، ليس في سبيل مصلحة الجزائر بل في سبيل مصلحة العرب...على الجزائر اليوم ان تبني دولة حديثة راقية تكون شعاعا في دنيا العرب ونجما ساطعا قي سماء العروبة".[43]

وتاكيدا لموقف مجلس النواب اللبناني، اعلن رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي ان لبنان حكومة وشعبا تبارك للشعب الجزائري حصوله على الاستقلال بعد ان قدم في سبيل

ذلك تضحيات كبيرة وضحى بخيرة شبابه لنيل الحرية، وبرهن الشعب الجزائري على عروبته واصالته، وكافح طوال سنين رغم التضحيات الكبيره التي تهون في سبيل الحرية، ودعاهم الى الوحدة والتعاون لبناء جزائر المستقبل الحر وقال:"لا يسعنا الا ان ننحني اجلالا امام اولئك الذين اثبتوا للعالم ان حرية الشعوب في عصرنا الحاضر انما هي القضية الاولى التي على اساسها يتوقف السلام، واني ارجو للشعب الجزائري بقيادة زعمائه المخلصين، وبوحدتهم وتعاونهم الصادق الذي ادى الى نيل الاستقلال، ان يستطيعوا بفضل هذه الوحدة وذلك التعاون من ان يبنوا امجاد بلادهم على الاسس الصحيحة المتينه، لكي يوفروا للجزائريين جزائر الغد التي ستكون مثلا لسائر الدول".[44]

مما تقدم نجد ان مجلس النواب اللبناني كان متجاوبا مع الاحداث التي وقعت في الجزائر وعبر اعضاء المجلس عن فرحتهم وسعادتهم للانجاز الذي حققه الشعب الجزائري عبر نضاله الطويل، واكد المجلس على تضامنه مع الثورة الجزائرية وتاييده لها، في حين ان بعض النواب اللبنانيين كانوا متخوفين من قدرة الثوار الذين برعوا في ساحات المعارك وحققوا الانتصارات ان يملكوا القدرة نفسها على النجاح في ميدان السياسة والبقاء على الانسجام نفسه بعد نجاحهم في تحقيق الاستقلال وحذروهم من الفرقة والاختلاف، لان ذلك سيكون سببا في خلق المشاكل التي قد يعود الاستعمار عبرها الى الجزائر وباساليب جديدة.

الخاتمه:

وفي الختام لابد من الاشاره الى ان الثوره الجزائريه منذ انطلاقتها الاولى ولحين تحقيق اهدافها كانت تحت انظار بعض اعضاء مجلس النواب اللبناني وعدد من االشخصيات السياسيه اللبنانيه البارزه من خلال متابعة الثوره، وتحليل احداثها، وتقديم النصح لها، من اجل ان لاتنحرف عن اهدافها وتخوض في صراعات داخلية تفقدها نشوة النصر، وقد تجلى هذا الموقف واضحا من خلال استمرار النواب اللبنانيين في تقديم الدعم المعنوي للثوار الجزائريين عبر اعلان بيانات الاحتجاج على السياسة الفرنسية تجاه الشعب الجزائري الثائر في اجتماعات مجلس النواب اللبناني، واردفوا هذا الدعم المعنوي بالدعم المادي عندما اقر المجلس تخصيص مبلغ قدره (500) الف ليره لبنانيه دعما للثورة، وتطور الامر الى اقتراح بعض النواب للمشاركه الفعليه على الارض من خلال تشكيل فيلق عربي من المتطوعين للقتال الى جانب الثوار الجزائريين ضد قوات الاحتلال الفرنسي، وعلى الرغم من ان هذا الاقتراح لم يطبق، الا انه اعطى صورة حقيقية عن مدى الاهتمام والمتابعه من لدن اعضاء مجلس النواب اللبناني للاوضاع في الجزائر، كما اعرب المجلس عن ارتياحه

وفرحه لتوصل الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية الى اتفاق وقف اطلاق النار الذي تكلل بالاستقلال، وذلك برفعه كتابا رسميا يبارك للجزائريين نيلهم الحرية بعد تضحيات كبيرة، ونصح الثوار ونبههم الى المشاكل التي قد تظهر بعد الاستقلال، وحثهم على الوحدة والتكاتف وحل المشاكل بالحوار والعقلانية.

الهوامش:

(1)– الثورة الجزائرية: او مايعرف بثورة التحرير الجزائرية، وهي الثورة التاسعة والاخيرة التي نشبت في الجزائر مابين عامي 1954–1962، من اجل طرد الاستعمار الفرنسي، وقد ادت في النهاية الى اعلان استقلال الجزائر، واقامة حكومة وطنية بعد (132) عاما من الاحتلال. بدأت العمليات الحربية في 1 تشرين الثاني عام 1954، حيث اعتمدت على حرب العصابات، وقسمت البلاد الى مناطق عسكرية، وتم تشكيل المجلس الوطني للثورة من (34) عضو، بالاضافة الى تشكيل لجنة تنفيذية من (5) اعضاء، واعلن عن اقامة حكومة مؤقتة للجزائر برئاسة فرحات عباس في 19 ايلول عام 1958، التي اتخذت من القاهرة مقرا مؤقتا لها، ونتيجة لما احرزه الثوار من انتصارات في ميادين القتال على القوات الفرنسية، اضطرت فرنسا الى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1961، انتهت بتوقيع اتفاقية ايفيان في 18 اذار عام 1962، ثم اعلن عن وقف العمليات الحربية، واعترف الرئيس الفرنسي شارل ديغول بالجزائر المستقلة في 3 تموز عام 1962. احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص ص360،361.وللمزيد من التفاصيل عن الثورة الجزائرية ينظر: العماد مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984.

(2)– كميل شمعون: وهو كميل بن نمر شمعون، سياسي لبناني، ورئيس جمهوريه، ولد عام 1900 ببلدة ديرالقمر، درس في احدى المدارس الفرنسية ببيروت، ثم التحق بكلية الحقوق، وتخرج منها عام 1924، وعمل في المحاماه، ثم بدأ عمله في السياسه بعد ان انضم الى الجبهة الدستورية المطالبه بالاستقلال التي كان يتزعمها بشاره الخوري، انتخب عضوا بالبرلمان عام 1934، ثم وزيرا للماليه عام 1938، ووزيرا للاشغال عام 1941 ابان انتداب حكومة فيشي الفرنسيه على لبنان، وعين وزيرا للداخلية عام 1943 خلال رئاسة بشاره الخوري للبنان ، وبين عامي 1945–1946 عين وزيرا مفوضا للبنان في لندن، وفي عام 1948 تولى وزارة الخارجية، ولم يلبث ان استقال وانضم الى حزب الجبهة الوطنية الاشتراكية برئاسة كمال جنبلاط ضد رئاسة بشاره الخوري، انتخب رئيسا للجمهورية خلفا للرئيس بشاره الخوري الذي انسحب من الرئاسة في 19 ايلول عام 1952، وبدأ رئاسته متعاونا مع العناصر الوطنية، الا ان التعاون مع العناصر الوطنية لم يلبث ان تفكك نتيجة سياسته الانفرادية في الحكم وميوله البريطانية والامريكية التي اخذت مظهرا علنيا عام 1958، وكان ذلك ايذانا بنشوب ثورة وطنية في لبنان، حاول كميل شمعون القضاء عليها مستنجدا بالاسطول السادس الامريكي الذي ارسل فرقة من جنوده احتلت بعض الاراضي اللبنانية، وقد ادت تطورات الاحداث تلك الى اضرابات داميه وثوره اهليه، حيث انقسم الشعب اللبناني الى فئتين متخاصمتين حملت السلاح بعضها ضد البعض، ومما ساعد على اعادة السلام وقوف الجيش بقيادة فؤاد شهاب موقفا محايدا وكذلك تعاون البطريارك الماروني مع الزعماء الوطنيين، مما اضطر كميل شمعون الى التخلي عن منصبه وخلفه الرئيس فؤاد شهاب بأجماع اللبنانيين في 23 ايلول عام 1958. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد عطية الله، المصدر السابق،

ص984. وللمزيد من التفاصيل عن تلك الاحداث ينظر: جمال زكريا قاسم واخرون، الازمة اللبنانية، اصولها، تطورها، ابعادها المختلفة، القاهرة، 1978، ص605، ومابعدها.

(3)– فؤاد شهاب: وهو اللواء فؤاد شهاب، عسكري وسياسي لبناني، ورئيس للجمهورية اللبنانية. ولد عام 1903 في بلدة غزير قضاء كسروان. اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بيروت، ثم التحق بالمدرسة الحربية في دمشق، وتخرج منها عام 1923، ثم اتم دراسته العسكرية في باريس، وعاد الى لبنان عام 1938، واخذ يتدرج في المناصب العسكرية، ففي عام 1943، عهد اليه الرئيس اللبناني بشارة الخوري، اعادة تنظيم القوات المسلحة، وبناها على اساس وطني موحد، بعد ان كانت تتألف من وحدات متفرقه تحت قيادة فرنسية، ثم تولى قيادة هذه القوات بعد تكوينها، ومنح رتبة لواء، وخلال الازمات السياسية التي مر بها لبنان، عمل على ان يقف الجيش بعيدا عن الصراعات الحزبية والطائفية، وفي صيف عام 1958، ثار الشعب اللبناني على حكم الرئيس كميل شمعون، وتدخلت القوات الامريكية لصالحه، الا ان مجلس النواب اللبناني اجتمع في 31 اب عام 1958، وانتخب فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية، وتولى منصبه بشكل رسمي في 23 ايلول عام 1958، واستمر في الحكم الى عام 1964، حيث خلفه الرئيس شارل الحلو رئيسا للجمهورية اللبنانية. للمزيد من التفاصيل ينظر :احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ص884،885.

(4)– رشيد عبد الحميد كرامي 1921– 1987: هو ابن الزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي، تلقى تعليمة في كلية التربية والتعليم في طرابلس، ثم انتقل إلى مصر ونال أجازة في الحقوق من جامعه القاهرة عام 1948. فاز في دورات مجلس النواب طيلة السنوات من عام 1951، ولغاية استشهاده عام 1987، تقلد عدة مناصب وزارية للسنوات1955،1954،1953،1951، ورئيسا لمجلس الوزراء للاعوام 1955، 1958، 1959، 1961،1965، 1966، 1969، 1975، 1984، كان رجل حكم معتدلا ومن أركان العهد الشهابي ومؤيدا للوحدة العربية، اغتيل في الأول من حزيران عام 1987، واتهم سمير جعجع بتدبير محاولة الاغتيال. للمزيد من التفاصيل ينظر:عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان 1861–2006، بيروت ،2007، ص ص،431–433.

(5)– رشيد كرامي رئيسا للوزراء ووزيرا للمالية والاقتصاد الوطني والدفاع الوطني والانباء، حسين العويني وزيرا للخارجية والمغتربين والتصميم العام، ريمون اده وزيرا للداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف، بيار الجميل وزيرا للاشغال العامة والمواصلات والتربية الوطنية والصحة العامة والزراعة. للمزيد من التفاصيل ينظر: محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الوحيدة المنعقدة في 17 تشرين الاول عام 1958.

(6)– المصدر نفسه.

(7)– الحكومة الجزائرية المؤقته: نتيجة للانتصارات العسكرية والسياسية التي حققتها الثورة الجزائرية، ظهرت الحاجة الى تشكيل حكومة جزائرية مؤقته مهمتها تنظيم عمل الثورة، وتمثيل الشعب الجزائري في المحافل العربية والدولية والحصول على اعتراف دولي لكي تكون ندا للحكومة الفرنسية واجبارها على الاعتراف بها والدخول في مفاوضات من اجل تحقيق هدف الثورة في نيل الاستقلال وظهرت الحكومة الموقته للوجود في19 ايلول عام 1958 تحت زعامة المناضل فرحات عباس يساعدة تسع عشر وزيرا ويذكر المؤلف ان الحكومة اللبنانية انتظرت اربعه اشهر للاعتراف بهذة الحكومة. للمزيد من التفاصيل ينظر: زهير احدادان، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962، مؤسسة احدادان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص57،58.

(8)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في 3 شباط عام 1959.

(9)– اجرى رشيد كرامي رئيس الوزراء اللبناني في 7 تشرين الاول عام 1959 تعديلا وزاريا على وزارته المشكلة في 14 تشرين الاول عام 1958 شغل بموجبها النائب علي بزي منصب وزير الانباء واستمر بهذا المنصب لغاية تقديم الوزارة استقالتها في 14 ايار عام 1960. للمزيد من التفاصيل ينظر:
http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=1983

(10)– للمزيد من التفاصيل ينظر:
http://www.bintjbeil.com/A/whois/ali_bazzi.html

(11)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي التاسع، محضر الجلسة الاولى المنعقدة في 23 شباط عام 1960.

(12)– صائب سلام: سياسي لبناني معروف، ورئيس وزراء لبنان، ولد في اسرة ابي علي سلام عام 1905، وكانت هذه الاسره معروفة بعدائها للتبعيه العثمانية والانتداب الفرنسي. درس في جامعة بيروت، وانتخب عضوا في مجلس النواب اللبناني عام 1943. اشترك في الوزارة التي شكلها رياض الصلح في 25 ايلول عام 1943، وزيرا للداخلية، ثم وزيرا للخارجية عام 1946، وفي عام 1952 تزعم الحركة التي طالبت الرئيس اللبناني بشارة الخوري بالتخلي عن رئاسة الجمهورية اللبنانية نتيجة سياسته الداخلية، وعين وزيرا للدولة في الوزارة التي شكلها عبد الله اليافي، بعد تولي كميل شمعون رئاسة الجمهورية اللبنانية عام 1952، وتولى منصب رئاسة الوزراء عام 1960، ابان تولي فؤاد شهاب رئاسة الجهورية اللبنانية، وخلفه رشيد كرامي في منصب رئاسة الوزراء عام 1961. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد عطية الله، المصدر السابق، ص710.

(13)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في 18 اب عام 1960.

(14)– المصدر نفسه.

(15)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في 3 تشرين الثاني عام 1960.

(16)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في 9 تشرين الثاني عام 1960.

(17)– امين الحافظ: وهو غير امين الحافظ العسكري والسياسي السوري المعروف، ولد السياسي اللبناني امين الحافظ عام 1926 في مدينة طرابلس بلبنان. درس كلية التجارة في القاهره، ثم انتقل الى لوزان بسويسرا، لدراسة علم الاقتصاد عام 1949، وعندما عاد الى لبنان اواسط الخمسينيات عين مديرا لقسم العلاقات العامة في معهد البحوث الصناعية، وساهمت ظروف سياسية محلية في مدينته طرابلس، وظروف سياسية عامة في لبنان في ان يرشحه صديقه رشيد كرامي رئيس وزراء لبنان للانتخابات النيابية عام 1960، فاصبح نائبا عن مدينة طرابلس في مجلس النواب اللبناني، وبعد استقالة رئيس الوزراء اللبناني صائب سلام في نيسان عام 1973، احتجاجاعلى عدم اقالة قائد الجيش اللبناني اسكندر غانم، بعد عملية فردان، التي اغتال فيها الاسرائيليون ثلاثة قادة فلسطينيين في قلب بيروت. كلف الرئيس اللبناني سليمان فرنجيه امين الحافظ بتشكيل الحكومة في نيسان عام 1973، الا ان الحكومة استقالت بتاريخ 8 تموز عام 1973. توفي امين الحافظ في بيروت في 13 تموز عام 2009، عن عمر ناهز 80 عاما.للمزيد من التفاصيل ينظر:
https://www.ar.m.wikipedia.org

(18)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في 10 تشرين الثاني عام 1960.

(19)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في 13 كانون الاول عام 1960.

(20)– المصدر نفسه.

(21)– المصدر نفسه.

(22)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في 13 كانون الاول عام 1960.

(23)– المصدر نفسه.

(24)– المصدر نفسه.

(25)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في 20 كانون الاول عام 1960.

(26)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في 27كانون الاول عام 1960.

(27)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة السابعة عشرة المنعقدة في 29كانون الاول عام 1960.

(28)– المصدر نفسه.

(29)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر العقد العادي الاول، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في 4 نيسان عام 1961.

(30)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر العقد العادي الاول، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في 11 نيسان عام 1961.

(31)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر العقد العادي الاول، محضر الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في 9 ايار عام 1961.

(32)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر العقد العادي الاول، محضر الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في 30 ايار عام 1961.

(33)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في 25تموز عام 1961.

(34)– صبري حماده: ولد صبري حماده عام 1902في مدينة بعلبك– الهرمل بلبنان، انتخب نائبا في مجلس النواب اللبناني لواحد وخمسين عاما على التوالي وبدون انقطاع، وهو اول رئيس مجلس نواب لبناني بعد حصول لبنان على الاستقلال في 22 تشرين الثاني عام 1943، حيث تولى منصب رئاسة مجلس النواب اللبناني لسنوات عديدة من عام 1943–1946، ومن عام 1947–1950، ومن عام 1959–1964، ومن عام 1964–1968، ومن عام 1968–1970، ينحدر صبري حماده من عائلة لطالما كان لها موقعها وشأنها في السياسة اللبنانية، لاسيما في منطقة بعلبك– الهرمل، التي يتمثل جزء كبير منها بالعشائر الحمادية، وكان لصبري حماده الكثير من الانجازات السياسية والخدماتية، وابرزها كانت حركة الاستقلال اللبنانية، حيث كان من اوائل الداعمين والشاغلين على تأمين الاستقلال، فضلا عن ان مدة توليه رئاسة مجلس النواب كانت مدة زاهره، حيث نهض فيها لبنان اقتصاديا وثقافيا، واتصف الى جانب الاعتدال في المواقف السياسية والوطنية،

بأنفتاحه وسعة صدره، ورؤية في اتخاذ القرار وتبنيه بشمولية وابعاده، الى ان توفي عام 1976، وهو في سدة رئاسة مجلس النواب اللبناني يمارس مهامه الدستورية. للمزيد من التفاصيل ينظر:

https://www.ar.m.wikipedia.org

(35)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية (الصباحية) المنعقدة في 16 تشرين الثاني عام 1961.

(36)– مؤتمر باندونغ: مؤتمر تاريخي عقد في مدينة باندونج الاندونيسية خلال المده الواقعة مابين 18–24 نيسان عام 1955 وذلك لبحث الأهداف المشتركة بين الدول التي حضرته والتي بلغ عددها 29 دولة افريقية وأسيوية، أما الدول الغربية فقد استبعدت منه كليا وان كانت قد مثلت بمندوبين غير رسميين، وقد أسفر المؤتمر، فضلا عن التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء الى تعزيز مكانة حكومة بكين وبدء محادثات صينية أمريكية في جنيف وظهور المجموعة الافرو–أسيوية في الأمم المتحدة وهي كتلة تمثل أكثر من نصف سكان العالم ومؤلفة من أقطار ظفرت باستقلالها حديثا. للمزيد من التفاصيل ينظر: كامل زهيري، الموسوعه السياسية، ط1، بيروت، مطبعة المتوسط ،1974، ص111.

(37)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالثة (المسائية) المنعقدة في 16 تشرين الثاني عام 1961.

(38)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة الاولى المنعقدة في 20 اذار عام 1962.

(39)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة الاولى المنعقدة في 20 اذار عام 1962.

(40)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في 27اذار عام 1962.

(41)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في 12 نيسان عام 1962.

(42)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في 3 تموز عام 1962.

(43)– محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في 3 تموز عام 1962.

(44)– المصدر نفسه.